نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية البلاغية) والبنيوية الوظيفية في النقد الأدبي

د. جعفر دك الباب

أستاذ في معهد اللغة العربية وآدابها/ جامعة الجزائر

أولاً- تمهيد في تاريخ النقد الأدبي والبلاغة العربية

رأينا الإكتفاء في هذا التمهيد بعرض آراء ثلاثة باحثين هم الأساتذة: محمد مندور وبدوي طبانة وجابر عصفور.

1.1 - رأي الدكتور محمد مندور في كتابه «النقد المنهجي عند العرب»(1)

قام النقد العربي في القرنين الرابع والخامس الهجريّن حول الخصومة الشريرة بين أنصار الحديث وأنصار القديم، وتحددت وسائله واتجاهاته وفقاً لعناصرها. تلك حقيقة واضحة، إذ لو أن أبا تمام كان قد جدد الشعر العربي كله لما رأينا النقاد جميعاً يتخذون من تقاليد الشعر القديم مقاييسهم. وهم في ذلك يتفقون، سواء أكانوا من أنصار القديم أم من أنصار الحديث واختلافهم ليس في المعاني الجديدة- وهم جميعاً يقبلونها- وإنما هو في تحوير المعنى القديم، أو في تغيير طريقة العبارة عنه، وجواز هذا أو عدم جوازه وانحطاطه في الجودة عما سبق أو تفوقه.

نظر أبو تمام في الشعر القديم والحديث وأراد أن يجدد فلم يستطع إلا في الصياغة، وذلك لأنه كان مغلولاً بالتقاليد. والواقع أن أبا تمام سار باتجاه بشار وأبي نواس ومسلم إلى درجة المذهب فأحس الشعراء والنقاد بأن شيئاً جديداً قد حدث ولكنهم لم يعرفوا خصائص هذا المذهب معرفة نظرية تحليلية وإن أحسو بأنّ شيئاً جديداً قد طرأ على الشعر.

وجاء ابن المعتز فكتب كتابه عن البديع (عام 274 هـ) فكان عمله هذا حدثاً عظيم الأهمية في تاريخ النقد العربي، وذلك لأمرين:

1- تحديده لخصائص مذهب البديع

2) تأثيره في النقّاد واللاحقين وفي الواضح أنّ كل مذهب شعري أو أدبي لا يستقر ويأخذ الأدباء في مناقشته والتحمس له أو ضده حتى يصاغ في مبادئ نظرية. وذلك أنه لا يكتفي أن يصدر عنه الشعراء أو الكتاب ليتميز بمذهب هذه حقيقة بينة في تاريخ كل المذاهب الأدبية، فهي لم تصبح مدارس لها أنصار وتلاميذ ولها خصوم إلا عندما وضحت أصولها وحللت وعرضت.

وإذن فإبن المعتز ساعد على خلق النقد المنهجي بتحديده لخصائص مذهب البديع، ووضعه إصطلاحات لتلك الخصائص، وعنه أخذ من جاء بعده، ومنذ ظهر هذا المذهب قامت المعركة حوله وانقسم العلماء والأدباء فريقين: فريق يتعصب له وفريق يتعصب ضده، مما مهد السبيل للنقد المنهجي الذي وجدناه في الموازنة (بين أبي تمام والبحتري) للآمري. ثم ظهر المتنبي وشغل الناس فقامت عاصفة أخرى إنتهت بالوساطة (بين المتنبي وخصومه) للقاضي الجرجاني. وهاتان الحركتان هما الوحيدتان في تاريخ الأدب العربي وبفضلهما تكوّن النقد.

وبالمرور من الآمدي للقاضي الجرجاني تغير المنهج، فأصبحت النزعة العقلية هي المسيطرة وإن احتفظ الذوق ببعض دوره. وكانت إلى جانب هذا التيار محاولة قدامة بن جعفر وضع (علم الشعر) يصدر فيه عن منطق شكلي مجرد. ولم يلق كتابه «نقد الشعر» نجاحاً كبيراً وتصدى له نقاد كالآمدي فألفوا في إيضاح ما فيه من خطأ ومحاربة ما قصد إليه من توجيه الأدب نحو الفلسفة النظرية المنطقية. ولكن الزمن سار سيرته، وأخذت فلسفة اليونان تتغلغل شيئاً فشيئاً في البيئات الأدبية، كما أخذ الأدب يتطور نحو الصنعة البديعية. وإذا بالنقد ينصرف عن النظر في الموازنة بين الشعراء والوساطة بينهم وبين خصومهم إلى تقسيم أوجه البديع وشرح الطرق البلاغية. وكان القاضي الجرجاني آخر النقاد والباب الذي يسلمنا إلى كتب البلاغيين.

وأخيراً ظهر أبو هلال العسكري الذي فرغ من تأليف كتاب «سر الصناعتين» عام 394 هـ فكان هذا الكتاب نقطة تحول النقد إلى بلاغة، كان أبو هلال استمراراً لقدامة بل بعثاً له وذلك واضح في كتابه كله، واضح في منهجه التقريري، وفي غايته التعليمية، ولولا هذا الرجل لماتت مدرسة "نقد الشعر" موتاً نهائياً، وقد كان من سوء الطالع أن استطاع صاحب الصناعتين بحاله من دراية بالأدب العربي، شعره ونثره، أن يفصل آراء قدامة ويعززها بالأمثلة، بل وأن يضيف إلى تقاسيم صاحب "النقد" وأمثلته تقاسيم جديدة.

2.1- رأي الدكتور بدوي طبانة في كتابه "أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغة والنقدية"(2)

يتركز منهج أبي هلال فيما يأتي:

1- نهج أبو هلال منهج المتكلمين في دراسة الأدب ونقده- وإن ادعى نفوره من مذهبهم وحاول أن يخفي سلوكه مسلكهم - فحول تيار النقد الأدبي (الذي كان يعتمد أول مايعتمد على تطبيق النصوص الأدبية على تقاليد العرب المأثورة، ومادرج عليه الشعراء القدامى في مطالع قصائدهم وتشبيهاتهم واستعاراتهم وأغراضهم ومعانيهم إلى منهج عقلي يعني بالحدود والتقاسيم. لقد حول القول فيماهو كائن إلى القول فيما يجب أن يكون.

2- عني بالتنظيم العلمي وحصر الأحكام بعد أن كانت مبثوثة في «البيان والتبيين» وغيره فشرع قواعد للفنون الأدبية، أو بعبارة أخرى، حول مجرى النقد الذي يعتمد على الذوق والموازنة إلى علم منظم واضح المعالم بيّن السمات هو علم البلاغة.

3- ومنهجه تقريري من جهة، إذ يتناول التعاريف والتقاسيم، أو يضع القاعدة ويقسم الأقسام ثم يشرحها ويحللها، ويمثل لها من محفوظه ويسرف في التمثيل والإستشهاد.

4- وهو منهج تعليمي من ناحيتين:

أ) للنقاد الذين يحرصون على تعلم أصول النّقد

(2) للأدباء المنشئين الذين يحرصون على جمال الفكرة وحسن الصورة، يعلمهم قواعد الصناعة ويرسم لهم أساليب الإجادة والإتقان.

5- منهج العسكري هو منهج البحث عن الصناعة البلاغية بكل ما تحتوي هذه الكلمة من معان، سواء في ذلك ما يتصل بأساليب البيان أو محسنات البديع.

3. رأي الدكتور عصفور في كتابه «الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب»(3).

أسهمت ثلاث بيئات في توضيح الأصول الأولى لمبحث الأنواع البلاغية للصورة الفنية: بيئة اللغويين، ثم بيئة المتكلمين، وأخيراً بيئة الفلاسفة من شراح أرسطو بوجه خاص. وهذه البيئات الثلاث حددت معاً مجرى البحث في الأنواع البلاغية للصورة.

إن اللغويين هم أصحاب الملاحظات الأولى التي مهدت الطريق أمام غيرهم، وخاصة المتكلمين. أما بيئة المتكلمين، فهي تبدأ أساساً بجهود المعتزلة في الدفاع عن العقيدة الإسلامية، وما صاحب هذه الجهود من دراسات الموضوعات البلاغة وقضايا النقد. ولقد تبلورت الدراسة البلاغية عند المعتزلة نتيجة عاملين كبيرين: أولهما يتصل بدراسة القرآن نفسه، وتبين حقيقة إعجازه ونظمه، وتأمل المشكلات الأسلوبية الخاصة التي تعترض عملية التلقي لهذا النص. أما العامل الثاني فيتصل بالغاية من تعلم البلاغة نفسها. فالبلاغة عندهم عنصر هام في الإقناع الذي هو غاية الجدل الكلامي. ولهذا كان بعض علماء المعتزلة كسفسطائي اليونان معلمي بلاغة. ولقد دفع هذان العاملان المعتزلة- على نحو ما هو واضح في كتب الجاحظ- إلى الإهتمام بالتعرف على ميراث الحضارات السابقة على العرب في هذا المجال، مثال الفرس والهنود والرومان واليونان. ولعل صنيعهم هذا هو الذي شجع على ترجمة كتاب «الخطابة» لأرسطو منذ فترة مبكرة ترجع إلى منتصف القرن الثاني للهجرة أو إلى آخره على أكثر تقدير. وبمثل هذه الجهود كان المعتزلة أكبر قوة فاعلة في تطور النقد الأدبي أثناء القرن الثالث، لا بأشخاصهم وحسب بل من خلال المتأثرين بهم أمثال ابن قتيبة وابن المعتز. أما بيئة الفلاسفة، فإن ما نعرفه عن بداياتها أقل بكثير مما نعرفه عن اللغويين أو المتكلمين. ولكن الذي لا شك فيه أن الصلة بين الفلاسفة والمتكلمين كانت وثيقة منذ البداية.

إن الحدود الفاصلة بين هذه البيئات ليست حدوداً حاسمة تماماً، فهناك دائماً نقاط التلاقي والتداخل. وهل كان يمكن للمعتزلة أن يحضوا في تأويل المجاز القرآني دون استناد إلى أساس لغوي مكين؟ وهل كان تفكير عبد القاهر- في كل ما خلفه من كتب البلاغة والنحو- إلا نسيجاً متداخل الخيوط ترجع بعض أسسه إلى أفكار المدروسة البصرية في اللغة، وإلى عقائد الأشعرية في الكلام، وإلى شروح أمثال ابن سينا في الفلسفة؟ إن نقاط التلاقي والتداخل بين هذه البيئات لم تكن قائمة فحسب، بل إنها تكثر كلما مضينا مع الزمن وخلفنا القرن الثالث للهجرة وراءنا.

ثانيا- رأينا في تاريخ البلاغة العربية والنقد الأدبي.

نرى أن التاريخ الصحيح للنقد والبلاغة يجب أن يعتمد منهجاً علمياً (موضوعياً) ولا يكتفي بالسرد واستخدام العبارات الإنشائية مثل (وقفوا مبهورين) أو (فتنوا). ونكتفي بعرض نموذج واحد من (التاريخ بالأسلوب الإنشائي).

ذكر الدكتور عبد العزيز عتيق في كتابه «في تاريخ البلاغة العربية»(4) أن «البلاغيين من بعد عبد القاهر. وقد وقفوا مبهورين أمام بلاغته، ظنوا أنه لم يترك فيها موضعاً لمستزيد ولهذا وقفوا أنفسهم على بلاغته يشرحونها أو يلخصونها أو يختصرونها في أساليب تشيع في أكثرها الصيغ والتعابير الفلسفية والمنطقية المعقدة... وبذلك أخذنا نرى البلاغة تفقد صلتها بالبلاغة شيئاً فشيئاً حتى صار بينهما كمال الإنقطاع، كما رأيناها تتحول إلى قواعد جافة عميقة، قواعد مصبوبة في قوالب مصبوبة في قوالب جافة من المنطق»(5).

كما أشار الدكتور عتيق إلى أنّ السكاكي في القسم الثالث من كتابه (مفتاح العلوم) الذي عرض فيه مباحث علوم البلاغة «قد خرج بمباحث البيان من جو البلاغة الواضحة السمحاء إلى ميدان المنطق المعقد الجاف. ومع ذلك فقد نال القسم الخاص بالبلاغة من كتابه شهرة فائقة لدى من جاء بعده من رجال البلاغة. فقد فتنوا به إلى الحد الذي جعلهم ينسون معه أنفسهم وينكرون ملكاتهم. ولهذا ظلوا قرابة خمسة قرون متتالية ابتداء من أوائل القرن السابع الهجري عاكفين على دراسته وشرحه وتلخيصه»(6)

والملاحظة الأساسية لنا على مثل هذا التاريخ للبلاغة العربية أنه لا يكتفي أن يذكر المؤرخ (أن البلاغيين من بعد عبد القاهر وقفوا مبهورين أمام بلاغته) أو (أن القسم الخاص بالبلاغة من كتاب السكاكي، مفتاح العلوم- قد فتن من جاء بعده من رجال البلاغة). ويتوجب على المؤرخ أن يكشف الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ذلك.

إنطلق جل من كتب في تاريخ النقد الأدبي والبلاغة العربية، من تبني مقولة الأثر السلبي للمنطق والفلسفة في النقد والبلاغة.

واستتبعت مقولة الأثر السلبي للمنطق والفلسفة التمييز بين ناقد عربي صميم سليم الذوق وناقد لا يكتفي بالذوق ويعتمد التنظيم العلمي. ويرى الدكتور مندور بهذا الصدد أن أبا تمام لم ينقل الشعر العربي تلك النقلة التي تمت فيما بعد عند رجل كأبي العلاء، لأن الفلسفة الإغريقية لم تكن قد هضمت. كان العرب حديثي عهد بها، واستخدموها أول الأمر في مناقشة حقائق الدين وقد علمها والمحاجاة فيها وكان من الطبيعي أن لا تمتد إلى الشعر إلا فيما بعد عندما دخلت في تيارات التفكير العام. وهذه الحقائق تفسر لنا نمو العلوم البلاغية. جاء أبو تمام ومدرسته بنوع جديد من الصياغة الفنية، وقد ترجم كتاب أرسطو عن «الشعر» ثم عن «الخطابة» فوجدوا فيهما منهجاً لدراسة مذهب البديع هو ألصق بالشكل منه بالموضوع. وكانت في هذا محنة تلك الدراسات، وإن تكن لحسن الحظ لم تمتد إلى النقد الأدبي الذي ظل يعتمد على الذوق، وإن أصبح ذوقاً مسبباً قائماً على دراسة واستقصاء ومنهج.

وعن ابن المعتز يقول الدكتور مندور إنه يبدأ تفكيره من الوقائع والنظر فيها، وهو عربي صميم سليم الذوق يعرف الشعر العربي ويتذوقه. إذا كان للفلسفة تأثير عليه فإنها لم تستعبده ولا أفسدت نظرته

إلى الشعر كما لم تبعد به عن الحقائق فمنطقة منهج في التأليف ومنهج في التفكير. أما عن قدامه فيقول الدكتور مندور إن عقليته شكلية صرفة، وهو لا يبدأ بالنظر في الشعر بل يكوّن أولاً هيكلاً لدراسته ويحدد تقاسيمه، أو إن شئت إنه يصنع قطعة أثاث هندسية التركيب ثم يأخذ في ملء أدراجها.

كما أدت تلك المقولة إلى التركيز على الطبيعة الشكلية للصور المجازية. وبهذا الصدد يشير الدكتور عصفور إلى أن حرص أهل السنة والمعتزلة وغيرهم من المتكلمين على تدعيم تأويلاتهم للمجاز القرآني، وبالرجوع إلى لغة العرب والشعر القديم، قد ساعد على تدعيم فكرة قداسة اللغة نفسها واحترام تقاليدها المجازية، وكان تأويل المعتزلة يستند إلى أساس لغوي ويقوم على الإستشهاد بلغة العرب، ويرى الدكتور عصفور أن الجدل الكلامي الذي دار حول المجاز القرآني أدى إلى افتراض أن كل صورة مجازية لها أصل حقيقي هو بمثابة المعنى الثابت الذي تأتي الصورة المجازية لأحداث خصوصية فيه. وأكد هذا الإفتراض الطبيعة الشكلية للصور المجازية وانفصالها الواضح عن معنى النص وعن التفاعلات الداخلية للسياق نفسه. ولقد كانت طبيعة الجدل تقتضي الإلحاح على العقل والمنطق، ومن ثم استبعدت الجوانب الوجدانية- أو كادت- عن النقاش.

إننا نرى أن مؤرخي النقد والبلاغة تبنوا مقولة الأثر السلبي للمنطق والفلسفة استناداً إلى تصور سائد مفاده أن علم الكلام الذي نشأ على يد المعتزلة كان يستهدف تنزيه العقيدة الإسلامية عن كل ما يتعارض مع أصل التوحيد. وقد عمد المتكلمون من أجل ذلك إلى التقيد الصارم بالقوانين المنطقية في تأويل ظاهر بعض الآيات في القرآن كي تتوافق مع الأدلة العقلية. ومن هنا ظن كثيرون أن المتكلمين لعبوا في التراث العربي الإسلامي دوراً شبيهاً بدور السفسطائيين في اليونان القديمة أو شبيها بدور الفلسفة السكولاتية في أوربا في العصر الوسيط التي بحثت في اللغة من وجهة نظر منطقية.

وانطلاقاً من ذاك التصور السائد، يذكر الدكتور جابر عصفور ما يلي: «تبلور الفصل بين الألفاظ والمعاني في بيئة المعتزلة الذين ألحوا على فكرة المجاز، وحاولوا من خلالها فهم النص القرآني فهماً ينزه العقيدة عن كل ما يتعارض مع أصل التوحيد الإعتزالي... وهكذا نشأ الفصل الحاد بين اللفظ والمعنى أو بين المعنى وأوجه الدلالة عليه، وزاد من حدة هذا الفصل ماانتهى إليه الأشاعرة في مشكلة خلق القرآن، وما ذهبوا إليه من التفرقة بين (المدلول) و(الدلالة) في النص القرآني، وانتقل هذا التصور الثنائي للعلاقة بين المعاني والألفاظ من دائرة المشاكل العقائدية الخاصة بعلم الكلام إلى مباحث الأدب بوجه عام والشعر بوجه خاص، وأنتج فيها ثنائية حادة تفصل بين اللفظ والمعنى كل الفصل. على أن مشكلة العلاقة بين المعاني والألفاظ جاوزت حدودها البسيطة منذ أوائل القرن الرابع... واستغل نقاد كثيرون فكرة (الصورة والمادة) التي نقلها إلى العربية شراح أرسطو... وعمقت هذه الأفكار مفاهيم البلاغيين والنقاد عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني، ووضعت المهاد الفلسفي للفكرة القديمة التي ترى أن المعنى الواحد يمكن التعبير عنه بطرائق متعددة تتفاوت قيمتها تبعاً لما فيها عن صياغة. وأصبح من الممكن أن يبرر ثبات المعنى المتعدد الصياغة تبريراً فلسفياً يستند إلى ثبات الهيولى التي لا تتغير بتغيير صورها وأشكالها»(7)

«لا فارق بين الفلاسفة والمتكلمين من حيث فصلهم الواضح بين اللغة والفكر، أو المعاني والألفاظ، من حيث افتراضهم أن التشبيه والإستعارة، والمجاز بعامة، إن هي إلاّ وسائل تحسين تضاف إلى المعنى النثري لتساعد في عملية الإقناع به أو تساعد في تخيله»(8).

«ومنذ القرن الثالث ونحن نسمع أصداء عبارات الجاحظ التي تروي البراعة إلى الصياغة والتصوير وتقلل من شأن المعاني لأن المعاني ملقاة في الطريق...»(9)،

«وللنظم عند عبد القاهر أساس كلامي مستمد من عقائد الأشاعرة، وأساس فلسفي مستمد من الفلسفة الأولى عند أرسطو. بمعنى أن نظرية النظم تعتمد على المبدأ الأشعري الذي يفصل بين الدلالة والمدلول، ويسلم بأسبقية المعاني القائمة في النفس على الألفاظ الدالة عليها في النطق كما تعتمد على المبدأ الأرسطي الذي يرد التفاوت بين الأشياء إلى علتها الصورية، أو الشكل الخاص الذي تتصور به المادة. ولذلك قرن عبد القاهر النظم بالصياغة»(10)

وانطلاقاً من ذلك الفهم السائد يشير الدكتور طبانة إلى أن «الجاحظ يرى أن المعاني متاحة للناس جميعاً، أما التفاصيل بين الأدباء فإن مجاله صياغة هذه المعاني والتعبير عنها. وبهذا الرأي عد الجاحظ زعيم مدرسة تنتصر للحفظ وتراه كل شيء في العمل الأدبي»(11).

ويؤكد أن «اللفظ كان عند أبي هلال العسكري كل شيء، والتجلية فيه مدار البلاغة في رأيه مجاراة للجاحظ فيما ذهب إليه... كان العسكري أشد العلماء تغالياً في تقدير اللفظ ويرجع ذلك إلى إيثاره مذهب الصنعة. ولهذا وجدنا فريقاً من المغالين أيضاً في تقدير المعنى يجعلونه كل شيء، ويجحدون اللفظ فلا يجعلونه شيئاً. وقد تزعم هذا الفريق عبد القاهر الجرجاني الذي عالج الموضوع بأسلوبه الكلامي وتشيع للمعنى»(12).

كما أن الدكتور محمد علي سلطاني أشار في كتابه «مع البلاغة العربية في تاريخها»(13) إلى أن الجاحظ كان من أنصار اللفظ، بينما كان الإمام الجرجاني من أنصار المعنى. وذكر أن «الموقف العام للجرجاني من الجاحظ يقوم على الإعجاب به... أما مظاهر إعجابه به فقد تعددت. ومن مظاهر هذا الإعجاب تأثره بتفضيل الجاحظ للفظ، فإذا به يندفع لتفضيله متعاطفاً مع الجاحظ في توضيح صيانة أساليب العربية في وجه المتهاونين بها على مذبح المعاني الفلسفية وغيرها عن ثمار الترجمة مما غير العصر آنذاك، وأصبح المعنى منشوداً بأية صيغة كانت...»(14). ويرى الدكتور سلطاني أن تأثر الجرجاني بتفضيل الجاحظ للفظ قد أوصله إلى موقف جديد مناقض للمعروف عنه.

كنا قد دعونا إلى إعادة النظر في مقولة الأثر السلبي للمنطق والفلسفة في النحو العربي في ضوء التقييم الإيجابي الذي قدمه سوسور ثم تشومسكي للقواعد النحوية المعللة منطقياً.

وطرحنا هذه الدعوة في المؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية الإسلامية عام 1981 في بحث عنوانه «الدور الإيجابي للمتكلمين، المعتزلة في علم اللغة العربية»(15). ثم أكدنا تلك الدعوة عام 1983 في مقال عنوانه «المشكلة اللغوية العربية المعاصرة»(16).

وندعو الأن إلى إعادة النظر في مقولة الأثر السلبي للمنطق والفلسفة في تاريخ النقد الأدبي والبلاغة العربية. وتستوجب هذه الدعوة إعادة النظر في التصور السائد عن الدور السلبي لعلم الكلام في التراث العربي الإسلامي، وتنطلق عن رفض الزعم باختصاص المتكلمين بالجدل الكلامي على الطريقة السفسطائية من أجل تقديم الأدلة العقلية التي تؤيد ما جاءت به الشريعة، كما نكشف خطأ المساواة بين المتكلمين في التراث العربي الإسلامي والفلاسفة السكولاستيين في أوروبا المسيحية في العصر الوسيط.

ومن الضروري بهذا الصدد أن نعرّف بموقفنا المبدئي من المنطق والفلسفة وعلاقتهما بالنقد والبلاغة. صحيح أن الأفكار تتولد على أساس اللغة وتتثبت بوساطتها، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق أن اللغة والتفكير شيء واحد (أي متطابقان). إن اللغة والتفكير يشكلان وحدة لا إنفصام فيها. ويحدد المنطق الصوري القواعد والقوانين العامة التي يخضع لها التفكير الإنساني، لأن التفكير الإنساني يتمتع بخصائص عامة مشتركة بين الناس جميعاً. لذا لا بد لأي منهج علمي في البحث عن أن يتقيد بقوانين المنطق الصوري. وإذا لم يتقيد المنهج العلمي بقوانين المنطق فإنه يفقد صفة «العلمية» وينطبق ذلك على جميع مناهج البحث العلمي ومن بينها البحث في اللغة أو البلاغة والنقد الأدبي. ويعني ذلك أن المنهج العلمي للبحث في أي مجال عن مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية يرتبط في خطوطه العريضة بالمنطق الصوري

وتجدر الإشارة هنا إلى دعوتنا إلى رشدية عربية(17) التي أعلنا فيها تبني نظرية المعرفة عند ابن رشد، تلك النظرية التي تنطلق من تحديد واضح للعلاقة بين الذات والموضوع يتجلى في أن المعارف الحقيقية ليست مجرد صور ذهنية بل يقابلها أشياء في الواقع، أي أن مصدر المعرفة الإنسانية هو العالم الخارجي. ويعني ذلك أن المعرفة ليست عملية استعادة أفكار موجودة مسبقاً في غير عالمنا (في عالم غير مادي). ويستتبع هذا تبني القول بأنه يمكن للإنسان معرفة العالم وقوانينه. واستناداً إلى نظرية المعرفة الرشدية نؤكد عدم الفصل بين اللغة والتفكير وبالتالي بين الألفاظ والمعاني، وندعوا لدى دراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى التمييز بين مستويين الأول مستوى الكلمة المفردة والثاني- مستوى التركيب (الجملة)

تكشف دراسة تاريخ علوم اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة أن دراسة العربية مرت بثلاث مراحل هي التالية:

1- مرحلة الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للمادة اللغوية للعربية.

2- مرحلة الدراسة النحوية المتخصصة.

3- مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة عن طريق ربط البلاغة بالنحو.

ويظهر من هذا المسار التاريخي أن الدراسة الوصفية التحليلية للمادة اللغوية للعربية قد سبقت بلورة مقولات لسانية عامة، ونتيجة لذلك جاءت الآراء اللسانية العربية منذ المرحلة الأولى تحمل طابع الأصالة، لأنها عكست خصائص بنية العربية ولم تطرح نتيجة اقتباس آراء فلسفية أو لسانية أجنبية. لقد استهدفت دراسة العربية في المرحلة الأولى اكتشاف القوانين التي تحكم اللغة العربية كنظام كامل

واستوجب ذلك الإنطلاق من الوحدة التي لا تنفصم بين الشكل والمضمون، لأن البنية اللغوية لا تستقل عن وظيفة الإبلاغ التي تؤديها اللغة. فاستخدم علماء العربية في دراستهم للعربية منهجاً وصفياً وظيفياً يصف البنية اللغوية ويبيّن وظيفتها الإبلاغية. وأدى ذلك إلى أن جاءت الضوابط والقواعد التي تمخضت عن الدراسة في المرحلة الأولى عامة وشاملة لجميع جوانب النشاط اللغوي. فلم تقتصر القواعد الموضوعة على موضوعات الصرف والنحو، بل تعدتها إلى موضوعات الأصوات والقراءات والتجويد والعروض والبلاغة. وأختم كتاب سيبويه مرحلة الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للمادة اللغوية للعربية، لذا جاءت قواعد العربية بصيغتها المكتملة فيه عامة تغطي جميع جوانب النشاط اللغوي. ولكن بعض المؤلفين المعاصرين نظروا إلى كتاب سيبويه على أنه كتاب نحو فقط، لذا رأوا فيه أبواباً دخيلة على النحو!

وما أن بدأت المرحلة الثانية- مرحلة الدراسة النحوية المتخصصة- حتى بدأت تبرز خلافات في وجهات نظر الباحثين اللغويين، وأخذت تتبلور مذاهب أو مدارس نحوية مختلفة- أهمها مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ولا يوجد اتفاق بين العلماء حول وجود مدرسة بغدادية متميزة، ويتفقون على أن اتجاهاً جديداً- مهما كانت تسميته- قد بدأ مع أبي علي الفارسي. ولابد برأينا من ربط نشأة الخلاف النحوي وتعمقه بالمسار التاريخي لتطور الآراء اللسانية العربية، للكشف عن الظروف الموضوعية التي أدت إلى بلورة ذلك الإتجاه الجديد الذي مكن بنجاح من الخروج من الوضع الذي آلت إليه الدراسة النحوية المتخصصة.

لقد ظهر مع أبي على الفارسي اتجاه جديد انطلق من مفهوم منظومي للغة وسعى إلى اكتشاف القوانيين اللغوية ضمن النظام اللغوي، ثم تابع تلميذه ابن جني هذا الخط وعمقه، وشعر بضرورة اكتشاف النظام العام للغة العربية. لذا أخذ في كتابه «الخصائص» يبحث عن الأصول العامة للنحو، فبحث في نشأة اللغات وأصوات العربية وعلاقة معاني الكلام في العربية بأصواتها، وتابع عبد القاهر الجرجاني بعد ذلك السير في طريق اكتشاف النظام العام للغة العربية. كما تصدى بحزم التيار الذي اهتم باللفظ دون المعنى، وهاجم بشدة الدعوة إلى إهمال الشعر والإنصراف عن النحو. وأكد خلال ذلك الوظيفة الإبلاغية التي تؤيدها اللغة، فدعا إلى عدم فصل البلاغة عن النحو. وكان كتابه «دلائل الإعجاز» بداية مرحلة جديدة في تاريخ علوم اللغة العربية هي مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة عن طريق ربط البلاغة بالنحو واشتمل «دلائل الإعجاز» على نظرية عامة في اللغة ووظائفها.

وفي ضوء هذا العرض الوجيز للمسار التاريخي لتطور الآراء اللسانية العربية، نرفض التاريخ بالأسلوب الإنشائي للبلاغة العربية، ونرى أنه لابد من نظرة جديدة في تاريخ البلاغة العربية تستند إلى فهم المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية التي يمثلها برأينا ابن جني وعبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري والسكاكي.

ثالثاً- نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية البلاغية).

بلورنا نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وحددنا موقعها في علم اللغة العام الحديث في كتابنا «الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني»(18). وسنركز في هذا البحث على عرض جانب واحد من نظرية

عبد القاهر الجرجاني النحوية البلاغية هو (العلاقة بين اللفظ والمعنى). وندرس هذه العلاقة في مستويين: الأول- مستوى الكلمة المفردة، والثاني- مستوى التركيب (الجملة).

العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى الكلمة المفردة.

1.1.3. سنعرض بإيجاز رأي عبد القاهر الجرجاني في العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى الكلمة المفردة مستعينين بمقتطفات عن «دلائل الإعجاز»(19).

1- العلاقة بين اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) اعتباطية في أصل الوضع. «فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»(20).

2- لا تراد الألفاظ لأنفسها، وإنما تراد لتجعل أدلة على المعاني. وليس للدليل إلا أن يعلمك الشيء وعلى مايكون عليه، بأن الألفاظ لاتراد لأنفسها وإنما تراد لتجعل أدلة على المعاني(21) «وذاك أن الألفاظ أدلة على المعاني وليس للدليل إلا أن يعلمك الشيء على ما يكون عليه»(22). «هل يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة، حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به، حتى يقال إن (رجلاً) أدل على معناه من (فرس) على ما سمي به؟» (23).

3- الألفاظ أوعية للمعاني وخادمة لها. «من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها. فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق»وإذا فرغت من تركيب المعاني في نفسك لم تحتج أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق(25). «وليت شعري، هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها، ومصرفة على حكمها، أو ليست هي سمات لها وأوضاعاً قد وضعت لتدل عليها؟ فكيف يُتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس؟ إن جاز ذلك أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عُرفت الأشياء وقبل أن كانت»(26).

4- لا يوجد معنى عار من لفظ يدل عليه. «من أين يتصور أن يكون ههنا معنى عار من لفظ يدل عليه؟ ثم من أين يعقل أن يجيء الواحد منا لمعنى من المعاني بلفظ من عنده إن كان المراد باللفظ نطق اللسان»؟(27).

وهكذا يظهر بشكل جلي أن الجرجاني يؤكد أن العلاقة بين اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) في مستوى الكلمات المفردة هي علاقة جدلية وأنهما يكوّنان وحدة لا إنفصام فيها.

ونرى أن فهم العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى الكلمة المفردة كما حددها عبد القاهر الجرجاني، يمكّن من الفهم الصحيح لموقف الجاحظ من اللفظ والمعنى يسود في تاريخ النقد الأدبي والبلاغة العربية رأي مفاده الجاحظ زعيم مدرسة تنتصر اللفظ. ويستند أصحاب هذا الرأي في ذلك إلى عبارة الجاحظ المشهورة (والمعاني مطروحة في الطريق...). ومن أجل الفهم الصحيح لعبارة الجاحظ تلك، سنرجع إلى ما قاله الجرجاني بصددها في «دلائل الإعجاز».

بعد أن ذكر الجرجاني أن «الغلط الذي دخل على الناس في حديث الألفاظ كالداء الذي يسرى في العروق...» أضاف قائلاً: «وذلك أنهم لما جهلوا شأن الصورة وضعوا لأنفسهم أساساً وبنوا عليه، فقالوا ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث، وإنه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر، ثم كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصة وأن لا يكون لها مرجع إلى المعنى من حيث إن ذلك- زعموا- يؤدي إلى التناقص وأن يكون معناهما متغايراً وغير متغاير معاً. وكما أقروا هذا في نفوسهم حملوا كلام العلماء في كل ما نسبوا فيه الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره، وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التي اتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى اللفظ، مثل قولهم (لفظ متمكن غير قلق متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه إلى سائر ما ذكرناه من قبل، فيعلموا أنهم لم يوجبوا اللفظ ما أوجبوه من الفضيلة وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف، ولكنهم جعلوا كالمواضعة فما بينهم أن يقولوا (اللفظ) وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه، ويعنون الذي عناه الجاحظ حيث قال (وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني والمعاني مطروحة وسط الطريق يعرفها العربي والعجمي، والحضري والبدوي وإنما الشعر صياغة وضرب في التصوير»(28).

يظهر من نص الجرجاني المثبت أعلاه أن (المعاني المطروحة) في عبارة الجاحظ تنصرف إلى معاني الكلمات المفردة، وأن معاني التراكيب محلها الصورة التي جهل أمرها أصحاب اللفظ الذين قالوا (ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث). ونحن نعرف رأي الجرجاني حول تلازم اللفظ والمعنى بالنسبة للكلمات المفردة. ويعني ذلك أن (المعاني) إذا كانت مطروحة، فإن (الألفاظ) التي هي أوعية لها مطروحة مثلها كذلك، وفي ضوء ذلك نفسهم ما ذكره الجرجاني في مكان آخر من «دلائل الإعجاز» بشأن عبارة الجاحظ تلك حيث قال: «واعلم أنك لست تنظر في كتاب صنف في شأن البلاغة، وكلام جاء عن القدماء إلا وجدته يدل على فساد هذا المذهب (تقديم الكلام بمعناه)، ورأيتهم يتشددون في إنكار وعيبه والعيب به، وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كل مبلغ ويتشدد غاية التشدد وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركاً وسوّى فيه بين الخاصة والعامة»(29).

يؤكد هذا النص ما قلناه بشأن النص الأول من أن (المعاني المشتركة بين الخاصة والعامة) يقصد بها معاني الكلمات المفردة، وقد تنبه الأستاذ محمد الصغير بناني إلى هذا الفهم الصحيح لعبارة الجاحظ حين ذكر في كتابه «النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال (البيان والتبيين)»(30) ما يلي: «فما يقابل (المعاني) المطروحة في هذه النظرية ليست (الألفاظ) لأنها هي الأخرى معنية بالطرح والسقوط، وإنما يقابلها المسبك والنسج والتصوير. يعني التركيب»(31)

العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى التركيب (الجملة).

كان القرن الخامس للهجرة بداية فترة انحطاط في تاريخ الأدب العربي، وكان من خصائص تلك الفترة بروز تيار أدبي انهمك بالإعتناء بالسجع وتنسيق توافق الكلمات من حيث اللفظ دون المعنى، وأدى ذلك إلى ردة فعل على ذاك التيار تجلت في الدعوة إلى إهمال الشعر والإنصراف عن النحو وقد تصدى عبد القاهر الجرجاني للتيار الذي اهتم باللفظ دون المعنى، وهاجم الدعوة إلى إهمال الشعر والإنصراف عن علم

النحو، لأن ذلك يؤدي إلى الصد عن أن تعرف حجة الله في إعجاز القرآن. ومعلوم أن البلاغة نشأت وترعرعت تحت راية القرآن والبحث في إعجازه. لذا سمي عبد القاهر كتابه «دلائل الإعجاز» وبيّن فيه أن تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة عن طريق ربط البلاغة بالنحو هوالسبيل إلى كشف أسرار دلالات الإعجاز القرآني وتقديم الأدلة عليه، ويظهر في ذلك أن «دلائل الإعجاز» اشتمل على دراسة تفصيلية للعلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى التركيب (الجملة)، فكان بذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ علوم العربية هي مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة عن طريق ربط دراسة البلاغة بالنحو.

ويمكن إيجاز القول في العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى التركيب (الجملة)(32)، حسب نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية البلاغية)، في النقاط التالية:

1- اللغة نظام لربط الكلمات بعضها ببعض وفقاً لمقتضيات دلالاتها العقلية، ويجب اكتشاف قوانين العلاقات المختلفة ضمن ذلك النظام.

2- يقوم هذا النظام على الثنائية التي تتجلى في أن الكلام يجب أن يشتمل على مسند ومسند إليه.

3- لا نظم ولا ترتيب للكلام حتى يتعلق بعضها ببعض وليس المقصود بالنظم ضم الشيء إلى الشيء كيفما اتفق، بل لا بد فيه من تتبع آثار المعاني واعتبار الأجزاء بعضهما مع بعض.

4- لا بد في النظم من أن تتلاقى معاني الكلمات على الوجه الذي يقتضيه العقل.

5- ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، أي أن تتوخى فيه معاني النحو والمهم معرفة دلالات النحو وليس معرفة عبارات النحويين.

6- لا ينكر تعلق الفكر بمعاني الكلم أصلاً، ولكن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم مجردة من معاني النحو.

7- للعلاقات التركيبية بين الكلمات في الجملة مجالات للدراسة:

أ) دراسة البنية الساكنة (النحوية) للجملة خارج السياق الكلامي.

ب) دراسة البنية المتغيرة (الإبلاغية أو البلاغية) للجملة ضمن السياق الكلامي والحال. وهذان المجالان من الدراسة متلازمان جدلياً، ويعني ذلك أنه لا يجوز فصل دراسة النحو عن دراسة علم المعاني (البلاغة).

8- الإستعارة وسائر ضروب المجاز من مقتضيات النظم.

وفي ضوء ما عرضناه حول العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى الكلمة المفردة وفي مستوى التركيب (الجملة) حسب نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية البلاغية)، تتهافت المقولة التي تزعم بأن علماء العربية انطلقوا من الفصل بين اللفظ والمعنى.

رابعاً-البنيوية الوظيفية.

لقد أعلنت انتمائي إلى «البنيوية الوظيفية» في الملتقى الدولي للدراسات البنوية الذي عقد في جامعة قسنطينة (ديسمبر 1986). وفي بحثي الذي ألقيته في الملتقى وعنوانه «عبد القاهر الجرجاني والبنوية الوظيفية»، دعوت إلى تشكيل فريق عمل عربي من البنيويين العرب لتحديد مفهومنا للبنيوية، انطلاقاً من التراث العربي والعلم الحديث. وتقرر في الملتقى أن يجتمع البنيويون العرب في مؤتمر تأسيس لهم في العام التالي في قسنطينة. ولكن لقاء قسنطينة عام 1986 للبنويين العرب كان الأول والأخير. وعلى الرغم من ذلك واصلت البحث في البنوية وحددت مفهومي لدور البنوية الوظيفية إنطلاقاً من مهام التراث اللساني العربي في ضوء اللسانيات الحديثة. وأؤكد في هذه الدراسة مجدداً انتمائي إلى «البنوية الوظيفية». فما هي «البنوية الوظيفية»؟

البنيويّة الوظيفية في الدراسة اللغوية.

بنويّتنا الوظيفية منهج في الدراسة اللغوية وصفي وظيفي: هو منهج وصفي لأنه يصف البنية اللغوية، وهو منهج وظيفي في الوقت نفسه لأنه يبيّن الوظيفة التي تؤيد بها البنية اللغوية.

إن المنهج الوظيفي في الدراسة اللغوية الذي نتبناه وندعو إليه ينطلق من أسس المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية الذي حددناه في ضوء اللسانيات الحديثة.

ونوجز التعريف بالمنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في النقاط التالية:

1- وضع أبو علي الفارسي منهجاً لاتجاه جديد في تاريخ علوم العربية سميناه مدرسة أبي علي الفارسي اللغوية. إنطلق هذا المنهج من الدراسة الموضوعية لكل مسألة من مسائل الخلاف النحوي على حدة وإبداء الرأي فيها، لذا وسمناه بأنه منهج علمي.

2- تبنى ابن جني المنهج العلمي لأستاذه، وعمقه ببحثه عن الأصول العامة للنحو في كتابه «الخصائص».

3- سار عبد القاهر الجرجاني وفق المنهج العلمي لأبي علي، وعمقه بتأكيد الوظيفة الإبلاغية التي تؤديها اللغة وذلك بالدعوة إلى عدم فصل دراسة البلاغة عن النحو، فكان كتابه «دلائل الإعجاز» بداية مرحلة جديدة في تاريخ علوم العربية هي مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة.

4- تابع الزمخشري السير وفق المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته الجرجانية.

5- تبني السكاكي المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته الجرجانية، وطوره بكشف خصائص النظام اللغوي للعربية في مستوياته المتدرجة: الأصوات أولاً، والكلمات المفردة ثانياً، والتراكيب من حيث علاقاتها النحوية ثالثاً، والتراكيب من حيث علاقاتها السياقية والمقامية رابعاً.

إن منهج السكاكي في «مفتاح العلوم»(33) هو المنهج العلمي المتطور لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية.

وقد مكنّه هذا المنهج من إدخال تطوير هام في التأليف اللساني العربي تجلى في دراسة علم الصرف قبل علم النحو. والسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: لماذا اشتهر القسم الثالث من «مفتاح العلوم» الخاص بعلمي المعاني والبيان وأهمل القسم الأول الخاص بعلم الصرف والقسم الثاني الخاص بعلم النحو؟ السبب واضح برأينا: تم ذلك لأن المنهج السائد في التأليف اللساني ما قبل السكاكي كان يقضي بدراسة علم النحو أولاً وتليها دراسة علم الصرف وقد أدخل السكاكي تطويراً هاماً حين جعل دراسة علم الصرف سابقة لعلم النحو. ولكن شراح بلاغة «المفتاح» فصلوا البديع عن البيان فقسموا علوم البلاغة إلى (المعاني والبيان والبديع)، وتخلوا عن تعريف السكاكي لعلم المعاني «وهو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الإستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره»(34). وعلم المعاني وفق هذا التعريف دراسة تطبيقية تتجلى في تتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة عن طريق دراسة الجملة في السياقات المختلفة. وقدم القزوينين في «الإيضاح» تعريفاً بديلاً لعلم المعاني «وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»(35). فأسقط القزوينين بذلك الجانب التطبيقي الذي أكده السكاكي والمتمثل في (تتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة). وقد ساد تعريف القزوينين لعلم المعاني إلى يومنا، وتكرس بسبب ذلك فصل النحو والبلاغة بعضهما عن بعض.

وأدى فصل النحو والبلاغة بعضهما عن بعض إلى القول بتمييز معنى أصلي ومعنى ثانوي في الجملة فالمعنى الأصلي للجملة يرتبط بصوابها النحوي من ناحية وبصحة الأفكار فيها من ناحية ثانية، في حين يرتبط المعنى الثانوي بالجملة بعرض الأفكار التي تشتمل عليها بصورة فنية تلائم أذواق المخاطبين وعقولهم. إن تمييز معنى أصلي ومعنى ثانوي في الجملة يستند إلى مقولة (إن النحو يختص بصحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين، في حين تختص البلاغة بعرض الأفكار والمعلومات عرضاً ملائماً للمخاطبين)(36).

ونتساءل بهذا الصدد: هل يمكن فعلاً أن نميز في المعنى الذي تشتمل عليه الجملة معنى أصلياً (يحمله الهيكل أو البناء النحوي) ومعنى ثانوياً (تحمله الكسوة التزينية التي تخلع على البناء النحوي للجملة)؟! وما هي العلاقة بين النحو وبين المنطق؟ وما هي العلاقة بين النحو وبين البلاغة؟ للإجابة عن هذه الأسئلة ننتقل إلى عرض وصفنا للنظام اللغوي في ضوء المنهج العلمي المتطور لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية الذي بلوّره السكاكي في «مفتاح العلوم».

مفهومنا للنظام اللغوي.

يشتمل النظام اللغوي على ثلاثة مستويات هي:

1- المستوى الصوتي الذي لا يوجد إلا مجسداً في البنية الصوتية للمفردات. ويختص علم الأصوات اللغوية بدراسة مكوّنات تلك البنية الصوتية. ويرتبط بالمستوى الصوتي نظام الكتابة الذي هو وسيلة لتسجيل المستوى الصوتي للنظام اللغوي.

2- المستوى الإفرادي للكلمات (مستوى الكلمات المفردة). وله جانبان متلازمان:

أ) البنية الصوتية للكملة. ويختص بدراسة أوزانها علم الصرف.

ب) البنية الدلالية للكلمة. ويختص بدراستها علم المعجم.

3- المستوى التركيبي للكلمات (مستوى الكلمات المركبة بعضها مع بعض أي التراكيب). وله جانبان:

أ) التراكيب غير الإستنادية. ويختص بدراستها علم النحو في بعض أبوابه كبابي المجرورات والتوابع.

ب) التراكيب الإستنادية (الجمل) ويختص بدراستها كل من علم النحو وعلم المعاني والسبب في اشتراك علمي النحو والمعاني في دراسة الجملة يرجع إلى أن للجملة جانبين متلازمين هما:

1) جانب المبنى الذي يتمثل في مستوى البنية الصوتية للجملة.

2) جانب المعنى الذي يتمثل في مستوى البنية المعنوية للجملة.

يتجلى مستوى البنية الصوتية للجملة في ظاهرتين: الأولى- ترتيب تسلسل الكلمات المكوّنة للجملة، والثانية- التنغيم، وهو وسيلة لتمييز الأنواع المختلفة للجملة: الإخبارية (المثبتة أو المنفية) والإستفهامية والطلبية والتعجبية والشرطية.... ويميز في البنية المعنوية للجملة مجالات للدراسة هما:

الأول- مجال الدراسة المنطقية للجملة. وهو مجال ساكن لا يتغير حسب حال السامع، لأن الجملة تدرس فيه معزولة عن السياق الكلامي والمقام. ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإسناد المنطقي بين العنصرين المكوّنين للجملة وهما: المسند والمسند إليه. ويختص علم النحو بمجال الدراسة المنطقية للجملة.

والثاني- مجال الدراسة الإبلاغية للجملة. وهو مجال متغير حسب حال السامع ، لأن الجملة تدرس فيه حسب حال السامع ضمن السياق الكلامي والمقام. ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإفادة بالنسبة للسامع. ويختص علم المعاني (الذي هو أول علوم البلاغة الثلاثة وهي: المعاني والبيان والبديع) بمجال الدراسة الإبلاغية للجملة عن طريق تتبع أصول المسند والمسند إليه من أجل بيان كيفية إرتباط الإسناد بالإفادة التي تحملها الجملة للمخاطب (السامع) في السياقات الكلامية والمقامات المختلفة.

من خلال عرضنا للنظام اللغوي أجبنا عن السؤالين حول العلاقة بين النحو وبين المنطق والعلاقة بين النحو وبين البلاغة، وفي ضوء تمييز مجالين لدراسة البنية المعنوية للجملة (الأول- نحوي ساكن لا يتغير حسب حال السامع لأنه يرتبط بالداعية المنطقية للجملة التي تستوجب توافر الإسناد، والثاني مجال إبلاغي متغير حسب حال السامع لأنه يرتبط بالدراسة الإبلاغية للجملة التي تستوجب توافر الإفادة بالنسبة للسامع) يظهر خطأ القول بالتمييز في معنى الجملة بين معنى نحوي أصلي ومعنى بلاغي ثانوي.

وهكذا يتضح أن بنويتنا الوظيفية منهج في الدراسة اللغوية وصفي وظيفي ينطلق من مفهومنا للنظام اللغوي الذي بلورناه في ضوء المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته المتطورة السكاكية. وبما أن النظام اللغوي يتألف من ثلاثة مستويات متدرجة (الأول- المستوى الصوتي،

والثاني- مستوى الكلمات المفردة، والثالث- مستوى الجملة)، فإن منهجنا الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية يقضي بعدم فصل دراسة هذه المستويات المتدرجة للنظام اللغوي بعضها عن بعض. لذا فإننا نرفض فصل دراسة علم المعاني عن دراسة علم النحو بمفهومه الواسع (صرف العربية ونحوها)، وندعو إلى توحيدهما معاً في علم واحد نلقبه (علم قواعد اللغة العربية) يشتمل على تمهيد في أصوات العربية. وكنا قد طرحنا هذه الدعوة عام 1980 في مقال عنوانه «ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها»(37).

تنطلق بنيويتها الوظيفية من أن اللغة والتفكير يشكلان وحدة لا إنفصام فيها. ويتجلى ذلك في تلازم اللفظ والمعنى.

والعلاقة بين اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) في مستوى الكلمة المفردة علاقة جدلية يكوّنان فيها وحدة لا انفصام فيها. وتحدد تلك العلاقة وفق مقولتي عبد القاهر الجرجاني (الألفاظ أوعية للمعاني وخادمة لها) و(لا يوجد معنى عار من لفظ يدل علها.

والعلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى التركيب (الجملة) تظهر من خلال جانبين متلازمين للجملة هما:

1- جانب المبنى الذي يتمثل في البنية الصوتية للجملة، وتتجلى دراستها في ظاهرتين:

أ) ظاهرة ترتيب تسلسل الكلمات المكوّنة للجملة.

ب) ظاهرة التنخيم. والتنقيم وسيلة لتمييز الأنواع المختلفة للجملةك الإخبارية والإستفهامية والطلبية والتعجمية...

2- جانب المعنى الذي يتمثل في البنية المعنوية للجملة. وتتجلى دراستها في مجالين:

أ) مجال الدراسة المنطقية للبنية المعنوية للجملة. وهو مجال ساكن لا يتغير حسب حال السامع، لأن الجملة تدرس فيه معزولة عن السياق الكلامي والمقام، ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإسناد المنطقي بين العنصرين المكوّنين للجملة وهما: المسند والمسند إليه. ويختصّ علم النحو بمجال الدراسة المنطقية للبنية المعنوية للجملة.

ب) مجال الدراسة الإبلاغية للبنية المعنوية للجملة. وهو مجال متغير حسب حال السامع، لأن الجملة تدرس فيه حسب حال السامع ضمن السياق الكلامي والمقام. ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإفادة بالنسبة للسامع ويختص علم المعاني (الذي هو أول علوم البلاغة الثلاثة وهي: المعاني والبيان و البديع) بمجال الدراسة الإبلاغية للبنية المعنوية للجملة عن طريق تتبع أحوال المسند والمسند إليه من أجل بيان كيفية ارتباط الإستناد بالإفادة التي تحملها الجملة للمخاطب (السامع) في السياقات الكلامية والمقامات المختلفة.

البنيوية الوظيفية في النقد الأدبي.

وبعد أن بيّنا أن بنويتنا الوظيفية منهج في الدراسة اللغوية وصفي وظيفي: ننتقل إلى بيان أنّ بنويتنا الوظيفية منهج في النقد الأدبي وصفي وظيفي هو منهج وصفي لأنه يصف بنية النص اللغوية، وهو منهج وظيفي في الوقت نفسه لأنه يبين الوظيفة البيانية (الفنية) التي تؤديها البنية اللغوية للنص.

لا يتجاوز استخذام منهجنا الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية مجال الدراسة الإبلاغية للبنية المعنوية للجملة من أجل بيان توافر الإفادة بالنسبة للسامع في الجملة وبما أن النص يتألف من فقرات وتتألف كل فقرة من مجموعة من الجمل، فإننا في الدراسة الأدبية سنتابع استخدام منهجنا الوصفي الوظيفي كما كان في الدراسة اللغوية مع تطويره بحيث يصلح لدراسة المستوى الأعلى في النظام اللغوي، والمستوى الأعلى المقصود هو مستوى الفقرة أولاً ثم مستوى النص ثانياً.

وبذا يكون منهجنا الوصفي الوظيفي في الدراسة الأدبية استمرارا طبيعياً لمنهجنا الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية ويتجلى هذا الإستمرار في أن المنهج في الدراسة اللغوية يتم استخدامه لدى دراسة النظام اللغوي في المستوى الإفرادي للكلمات وفي مستوى الجملة، بينما يكون استخدام المنهج في الدراسة الأدبية لدى دراسة النظام اللغوي في مستوى أعلى من مستوى الجملة، أي في مستوى مجموعة من الجمل (الفقرة) ثم في مستوى مجموعة من الفقرات (النص).

وهكذا يظهر التواصل في استخدام المنهج الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية ثم في الدراسة الأدبية عن طريق الإستمرار في استخدامه في دراسة المستويات المتدرجة للنظام اللغوي، بدءاً من الأصوات اللغوية وانتهاء بالنّص أكدنا أعلاه أنّ منهجنا الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية ينطلق من مفهومنا للنظام اللغوي الذي بلورناه في ضوء المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته المتطورة السكاكية. ونضيف الآن أننا اقتصرنا حينئذ لدى وصف النظام اللغوي على وصف ثلاثة مستويات متدرجة هي: 1) المستوى الصوتي، 2) مستوى الكلمة، 3) مستوى الجملة. لذا كان منهجنا الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية صالحاً لاستخدامه في مجال دراسة البنية المعنوية للجملة: مجال الدراسة المنطقية (النحوية) ومجال الدراسة الإبلاغية وذكرنا فيما سبق أننا بلورنا نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية التي اشتمل عليها كتابه «دلائل الإعجاز»، ووصفناها بأنها نحوية بلاغية، وأشرنا إلى أن مجال دراسة البنية الساكنة (النحوية) للجملة ومجال دراسة بنيتها المتغيرة (الإبلاغية أو البلاغية) مجالان عن الدراسة متلازمان جذلياً حسب نظرية الجرجاني. ويعني ذلك أنه لا يجوز فصل دراسة النحو عن دراسة علم المعاني (البلاغة).

أما كيف نطور منهجنا الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية التي لا تتعدى مستوي الجملة، لنجعله صالحاً للإستخدام في الدراسة الأدبية التي تتم في مستوي أعلى في النظام اللغوي هو المستوى الرابع (مستوى الفقرة) ثم المستوى الخامس (مستوى النص)؟ نطوره بأن نجعله يدرس جانبين متلازمين في الفقرة ثم النص هما:

الأول- البنية اللغوية للفقرة ثم النص.

الثاني- الوظيفة البيانية التي تؤديها البنية اللغوية للفقرة ثم النص. ويعني ذلك أن البنوية الوظيفية في الدراسة الأدبية منهج في النقد الأدبي وصفي وظيفي يستخدم في التحليل البنوي الوظيفي للنص الأدبي. ويتم التحليل البنوي الوظيفي للنص الأدبي بدراسة جانبين متلازمين في النص:

الأول- جانب دراسة البنية اللغوية للنص، ونسميه (التحليل اللغوي للنص).

الثاني- جانب دراسة الوظيفة البيانية التي تؤديها بنية النص الغوية، ونسميه (التحليل الفني للنص)

يقضي منهجنا الوصفي الوظيفي في النقد الأدبي بالقيام أولاً بالتحليل اللغوي للنص.

ويتم التحليل اللغوي للنص بتحليله إلى الجمل التي يتكوّن منها. وتجري بعد ذلك دراسة تلك الجمل في مرحلتين: الأولى- دراسة كل جملة باستخدام المنهج الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية حيث تتم دراسة البنية الساكنة (النحوية) للجملة وبنيتها المتغيرة (الإبلاغية). والثانية- دراسة كيفية ارتباط الجمل بعضها ببعض، وهو ما يسمونه (معرفة الفصل من الوصل). وجعل بعضهم تلك المعرفة حداً للبلاغة. وتتم هذه الدراسة بالتوسع في دراسة السياق الكلامي والمقام ومعرفة العلاقة بين السؤال والجواب وحالات ذكر السؤال أو إضماره.

كما يقضي منهجنا الوصفي الوظيفي ثانياً بإجراء التحليل الفني للنص لبيان الصور الجمالية في النص وخصائصه الأسلوبية والوظائف الجمالية الأخرى التي تؤديها البنية اللغوية للنص. ونشير بهذا الصدد إلى أن التحليل الفني للنص وفق منهجنا يستند إلى نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (وخاصة فيما يتعلق منها بالصور البيانية)(38)، كما يستند إلى آراء السكاكي في (علم البيان) الواردة في القسم الثالث من «مفتاح العلوم». وسنعرض آراء السكاكي في دراسة منفصلة ونكتفي هنا بالتذكير بما أشرنا إليه أعلاه من أن السكاكي تبني المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته الجرجانية، وطوّره بكشف خصائص النظام اللغوي للعربية في مستوياته المتدرجة: الأصوات أولاً، والكلمات المفردة ثانياً، والتراكيب من حيث علاقاتها النحوية ثالثاً، والتراكيب من حيث علاقاتها السياقية والمقامية رابعاً.

وفي ضوء ذلك يظهر لنا أنه ليس من قبيل المصادفة أن جاء فصل (البيان) في القسم الثالث والأخير من «المفتاح» وكأن ترتيبه بعد فصل (علم المعاني).

ولعل من المناسب أن نختم هذا البحث بتأكيد عبد القاهر الجرجاني ارتباط المجاز بالنظم حيث يقول: «... الإستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم، وعنها يحدث وبها يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم، وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو...»(39).

الهوامش

1) إصدار دار نهضة مصر- القاهرة
2) إصدار دار الثقافة- بيروت- ط3/ 1981
3) إصدار دار التنوير- بيروت- ط2/ 1983
4) إصدار دار النهضة العربية- بيروت 1970
5) «في تاريخ البلاغة العربية»، ص 268
6) «في تاريخ البلاغة العربية، ص 277- 278
7) «الصورة الفنية»، ص 313-316
8) «الصورة الفنية»، ص 168
9) «الصورة الفنية»، ص 315
10) «الصورة الفنية»، ص 317
11) «أبو هلال العسكري»، ص 56
12) «أبو هلال العسكري»، ص 188- 189
13) القسم الأول- دار المأمون للتراث- دمشق ط1 عام 1979/1978
14) «مع البلاغة العربية في تاريخها»، ص 191- 192
15) نشر في كتاب «وقائع ومحاضرات المؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية الإسلامية» بمناسبة الإحتفالات بحلول القرن الخامس عشر للهجري- جامعة دمشق- نيسان (أبريل) 1981، مطابع مؤسسة الوحدة بدمشق.
16) [illegible] الموقف الادبي» بدمشق- العدد الذي يحمل الأرقام 144 و145 و146 لعام 1983.
17) في بحثنا وعنوانه «دعوة إلى رشدية عربية» المنشور في مجلة «الثقافة» بالجزائر- العدد 100 لعام 1988.
18) مطبعة الجليل بدمشق - الطبعة الأولى عام 1980
19) اعتمدنا كتاب «دلائل الإعجاز» للإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي صحح أصله محمد عبده- إصدار مكتبة القاهرة 1961.
20) «دلائل الإعجاز»، ص 35
21) «دلائل الإعجاز»، ص 341
22) «دلائل الإعجاز»، ص 312
23) «دلائل الإعجاز»، ص 31
24) «دلائل الإعجاز»، ص 37
25) «دلائل الإعجاز»، ص 32
26) «دلائل الإعجاز»، ص 271
27) «دلائل الإعجاز»، ص 312
28) «دلائل الإعجاز»، ص 311
29) «دلائل الإعجاز»، ص 168
30) ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1983
31) ص 141
32) للتوسع في الموضوع إرجع إلى كتابنا «الموجز في شرح دلائل الإعجز» المشار إليه أعلاه.
33) للتوسع في الموضوع إرجع إلى ما كتبناه حول بنية كتاب «مفتاح العلوم» في كتابنا «أسرار اللسان العربي»- الأهالي- دمشق 1990.
34) «مفتاح العلوم» تأليف السكاكي، ط1، مطبعة البابي الحلبي بمصر 1937م، ص 77.
35) «الإيضاح» تأليف الخطيب القزويني، الجزء الأول في علم المعاني- أعادت طبعة مكتبة المثنى ببغداد، ص 12
36) أحمد الشايب «الأسلوب»- مكتبة النهضة المصرية- ط4 1956، الفصل الثالث (في علوم البلاغة).
37) نشر في مجلة «المعرفة» بدمشق- العدد رقم 222- 223، عام 1980.
38) للتوسع في الموضوع، إرجع إلى كتابنا «الموجز في شرح دلائل الإعجاز» المشار إليه أعلاه.
39) «دلائل الإعجاز»، ص 255.